

المحور الأول: نظرة عامة حول تطور النقود في الفكر الاقتصادي.

لا شك أن النقود ظاهرة من أهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي مارسها الإنسان، بل وتعتبر من أقدم الظواهر الاقتصادية في تاريخ المجتمعات البشرية. فلقد استخدم الإنسان النقود منذ أقدم العصور، وأن تغيرت أشكالها تبعاً للظروف الاقتصادية التي عاصرت كل شكل من هذه الأشكال.

النقود هي وسيلة تبادل معترف بها تستخدم لشراء السلع والخدمات وتخزين القيمة وأداء المدفوعات. تتكون النقود عادة من أشكال مادية مثل العملات المعدنية والأوراق النقدية، وأيضاً أشكال إلكترونية مثل الودائع البنكية والتحويلات الرقمية. تتميز النقود بثلاثة وظائف رئيسية:

1. **وسيلة للتبادل:** تُستخدم النقود كوسيلة لشراء السلع والخدمات بدلاً من المقايضة.
2. **وحدة حساب:** تُستخدم لتحديد قيمة السلع والخدمات، مما يسهل مقارنة الأسعار.
3. **مخزن للقيمة:** يمكن الاحتفاظ بالنقود كوسيلة لتخزين الثروة لاستخدامها في المستقبل.

التطور التاريخي للنقود

عبر التاريخ، تطورت أشكال النقود من المقايضة إلى المعادن الثمينة كالذهب والفضة، وصولاً إلى العملات الورقية، لتشمل اليوم النقود الرقمية. وفيما يلي نتناول هذه المراحل تباعاً على النحو التالي :

مرحلة	الاكتفاء	الذاتي:
في العهد البائد القديم، وعندما ظهر الإنسان على مسرح التاريخ، كان ظهوره في صورة قبائل تتكون كل منها من مجموعة من العشائر تربط بينها روابط متعددة، من أهمها الأصل المشترك. وكانت هذه المجتمعات البدائية تعيش على جمع والنقاط ثمار الأشجار، ثم عرفت بعد ذلك الصيد البري والبحري. في هذا العهد السحيق كانت أدوات الإنتاج ليست سوى بعض الأسلحة البدائية وأدوات الصيد وبعض الأواني، ولم تكن هناك سلع بالمعنى المتعارف عليه في الوقت الحاضر. كانت المنتجات التي يحصل عليها الفرد خلال عمليات الجمع والالتقاط والصيد تتجه مباشرة لإشباع حاجاته الشخصية أو حاجات أسرته أو الجماعة التي ينتمي إليها، ولم يكن متاح من تلك المنتجات - عادة - يكفي لإشباع الحاجات الأساسية لأفراد الجماعة. ومن ثم، لم يكن هناك وجود لفائض فوق الحاجات. ولما كانت كل جماعة تعمل على إنتاج مجموعة السلع والخدمات الكافية نسبياً لإشباع حاجاتها، فلم تكن هناك ضرورة لوجود مبادلات مع الجماعات الأخرى، فالتوزيع كان يتم تلقائياً وداخلياً، طبّقاً للأنظمة الاجتماعية السائدة.	ولم تكن هذه الفترة من حياة الإنسان، وإن طالت من الناحية الزمنية، تشكل مرحلة ذات أهمية في تاريخ البشرية؛ إذ أن الإنسان لم يقدّم فيها دور إيجابي يُذكر في تعامله مع الطبيعة، وإنما كان دوره سلبيّاً، وقاصراً على الاستفادة مما حوله، دون أن يحاول تغيير الظروف المحيطة به، أو يؤثر فيها بما يتلاءم مع احتياجاته.	وقد سميت هذه المرحلة بالاكفاء الذاتي، لأن كل أسرة كانت مكنتة ذاتياً بنفسها؛ حيث يتعاون رب الأسرة وباقي أفراد العائلة لتوفير جميع ما يحتاجون إليه من طعام وشراب وملبس ومسكن ونحو ذلك.

مرحلة المقايضة

مع تطور المجتمعات وزيادة متطلبات الإنسان وتنوع السلع والخدمات، أصبح من الصعب على كل فرد أن يقوم بإنتاج جميع ما يحتاج إليه من السلع، وبالتالي اتجه كل فرد من أفرد المجتمع للتخصص في نشاط إنتاجي معين تاركاً ما عداه من الأنشطة لباقي أفراد المجتمع، ثم يبادل ما يفيض من إنتاجه بما يحتاج إليه من إنتاج الآخرين. وقد أدى هذا التخصص في الإنتاج إلى استخدام أول نظام في التبادل التجاري عرفه الإنسان، وهو نظام المقايضة. ويعرف نظام المقايضة بشكل عام بأنه: مبادلة سلعة بسلعة أخرى مباشرة دون وسيط، ومثال ذلك: أن يبادل شخص مع شخص آخر كمية من القمح بكمية من الأرز وهكذا فكان الذي يحوز شيئاً فوق حاجته يقوم بمقايضته وبالتالي أصبحت المقايضة النظام الوحيد للمبادلة والتجارة. ومع تطور العلاقات بين الأفراد وظهور ما يسمى بالسوق، واجهت هذا النظام صعوبات ساعدت على تركه وعدم الاستمرار في تطبيقه، ومن أهم هذه الصعوبات:

1. عدم توافق رغبات المتبادلين

ففي ظل نظام اقتصادي يقوم على التخصص، ويعتمد على نظام المقايضة لإجراء التبادل التجاري، يحاول كل فرد أن يبادل ما يفيض عن حاجته من السلع التي ينتجها بما يحتاجه من السلع التي ينتجها الآخرون، والوسيلة الوحيدة التي يمكنه بها أن يفعل ذلك هي أن يبحث عن شخص، أو أشخاص، يحتاجون إلى سلعته، ويريدون مبادلتها بما يحتاج إليه هو من سلع. فمثلاً، إذا أراد شخص أن يبادل ما لديه من قمح بما يحتاج إليه من جبن، فإن عليه أن يجد شخصاً آخر لديه جبنًا ويريد مبادلته بقمح، فقد يجد شخصاً يرغب في القمح ولكن ليس لديه جبن، أو قد يجد شخصاً لديه جبنه ولكن لا يريد مبادلته بقمح. وعلى ذلك، فقد يكون من الضروري دخول طرف ثالث في عملية المقايضة حتى يمكن للمبادلة أن تتم.

2. عدم قابلية بعض السلع للتجزئة

تختلف السلع فيما بينها، من حيث حجمها وطبيعتها وما بذل في إنتاجها من جهد وطريقة استخدامها لإشباع الحاجات وطول الفترة التي يمكن أن تشبع فيها هذه الحاجات. فنجد أن بعض السلع، كالبيض والفاكهة والأقمشة، تتسم بصغر حجم وحداتها، أو على الأقل بقابليتها للتجزئة إلى وحدات صغيرة، بينما نجد أن بعض السلع الأخرى، كالبيوت والدواب، تتسم بكبر حجمها وعدم قابليتها للتجزئة. وهذا التباين في طبيعة السلع من شأنه أن يزيد من صعوبة مبادلتها مع بعضها البعض. فإذا أراد شخص أن يبادل بيت بكميات من الجبن والبيض والقمح والأقمشة، فإنه قلما يجد شخصاً واحداً يريد بيته ويكون لديه كل هذه الأنواع المختلفة من السلع. كما يكون من غير الممكن أن يجزئ بيته بين منتجي السلع المختلفة بحيث يبادل جزء منه بما يحتاج إليه من جبن ويبادل جزء آخر بما يحتاج إليه من بيض. إذ أن ذلك من شأنه أن ينقص من منفعة البيت أو يهلك هذه المنفعة تماماً

3. عدم استقرار الأسواق وتعدد نسب التبادل

نتيجة لتعدد السلع الموجودة في السوق، وعدم وجود مقياس تُرد إليه قيم السلع المختلفة، أو تُحدد على أساسه نسب تبادلها، فإننا نجد أنه عند مقايضة سلعة معينة مع بقية السلع الأخرى سوف يكون هناك نسبة معينة لتبادل هذه السلعة مع كل هذه السلع الأخرى على حدة، وقيام التبادل بين أفراد يصعب التوفيق بين رغباتهم ولا يعرفون ما يجري في بقية الأسواق فإن نسبة التبادل تعتمد بصفة أساسية على قوة مساومة الأطراف المتبادلة. وبالتالي فقد تنشأ نسب أخرى للتبادل بين السلع بحيث تكون

مختلفة عن تلك التي يمكن استنتاجها. وهذه النسب بدورها لن تكون ثابتة بل ستكون عرضة للتغير من لحظة إلى أخرى، ومع كل عملية مبادلة منفردة.

4. مشكلة عدم وجود مقياس

ولا يقتصر الأمر عند ذلك الحد، بل نجد أن عدم وجود مقياس تُرَد إليه قيم السلع المختلفة من شأنه أن يجعل من العسير وضع نظام للمحاسبة، أو تقدير الأرباح والخسائر أو تقدير الثروات، سواء بالنسبة للمؤسسات أو بالنسبة للأفراد. كما أنه سيكون من العسير جمع ذلك الشئ من السلع المختلفة ذات وحدات القياس المتباينة أو إجراء أي عمليات حسابية عليها أو إخضاعها لعمليات المتابعة والمراقبة والتقييم. ولنا حاجة إلى إظهار ما لذلك من تأثير سيء على الحياة الاقتصادية بصفة عامة، حيث أن عدم وجود معيار تُرَد إليه قيم الأشياء يعتبر معوقاً لقيام المؤسسات الاقتصادية الكبيرة، بل يعتبر معوقاً للنشاط التجاري حتى بالنسبة للوحدات الاقتصادية الصغيرة.

5. صعوبة تأجيل الاستهلاك

جبل الإنسان على الاحتياط للمستقبل. فغالبية الأفراد يستهلكون أقل مما ينتجون. ويحتفظون بجزء من إنتاجهم الجاري لاستهلاك المستقبل. وذلك تقادياً لما قد يحمله المستقبل من تغيرات غير متوقعة. أو أملاً في توفير حياة أفضل في المستقبل. وفي ظل نظام المقايضة، أو في ظل اقتصادي طبيعي، لا توجد طريقة لتأجيل الاستهلاك سوى الاحتفاظ بذلك الجزء من الإنتاج الجاري، الذي لا يُراد استهلاكه، على شكل مخزون سلعي أو على شكل سلعي، يعرضه للكثير من المخاطر، قد يكون أقلها تعرض قيمة مخزونه للانخفاض وأكثرها تعرض كل مخزونه للتلف.

هذا بالإضافة إلى ما يتحملة الفرد من تكلفة تخزين قد تكون مرتفعة بالنسبة للسلع ذات القيمة المنخفضة والحجم الكبير. كما أن احتفاظ الفرد بثروته على شكل حقوق على الغير قد يعرضها للضياع، جزئياً أو كلياً، إذا لم يف الغير ببعض أو بكل ما عليه من التزامات. هذا بالإضافة إلى صعوبة تحديد الكيفية التي يمكن بها رد هذه الحقوق في المستقبل.

مرحلة النقود السلعية

أمام عيوب نظام المقايضة، والتطور الطبيعي للمجتمعات، وزيادة التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد والجماعات، وما صاحب ذلك من زيادة في حجم التبادل التجاري، توجهت المجتمعات إلى اختراع سلع وسيطة يتقبلها الجميع لضرورتها ولسهولة اخت ازنها كي تصبح أداة لمبادلة مواد أخرى بعضها ببعض، وهذه المرحلة من التطور الاقتصادي للإنسانية تعرف بمرحلة النقود السلعية.

وفي هذه المرحلة اختارت كل جماعة لنفسها سلعة معينة ذات أهمية بالنسبة لها، وتتناسب وظروفها بحيث تلقى القبول العام منها، فبعض الجماعات اختارت أنواعاً من الماشية والإبل والماعز؛ لتتسب إليها قيم غيرها من السلع، كما هو الحال في المناطق الرعوية، في حين أن بعض الجماعات الأخرى اختارت لنفسها بعض السلع المقدسة؛ الاعتبار دينية، مثل القواقع والمحار لتتسب إليها قيم غيرها من السلع، كما استخدمت جلود الحيوانات وفراؤها في المناطق الشمالية، وأيضاً استخدمت الحراب وأدوات الصيد والعاج في المناطق الاستوائية، وأي في المناطق الساحلية استخدمت بعض أنواع الحلي والمعادن النفيسة والسلع النادرة، وهكذا باقي الجماعات .

وإذا كانت هذه النقود قد استطاعت أن تخفف بعضا من صعوبات المقايضة وتيسير المبادلات على نحو ما، إلا إن استخدام السلع الاستهلاكية كوسيط نقدي لم يدم طويلا ؛ إذ سرعان ما كشف استخدامها عن مساوئ عديدة نتيجة عدم تجانس وحداتها أحيانا، وعدم قابليتها للتجزئة والتخزين لفترة طويلة دون أن يصببها التلف. ومن هنا اتجه الأفراد إلى البحث عن بديل آخر يمكنهم من تالفي هذه المساوئ. وهكذا ما لبثت المجتمعات البدائية أن تخلت عن استخدام السلع الاستهلاكية كنقود، وأصبحت تستخدم بدال منها سلع الزينة مثل العقود و الحلقات المصنوعة من الأصداق والقواقع البحرية ثم المصنوعة من المعادن بعد ذلك .

مرحلة النقود المعدنية

نظرا لأن النقود السلعية لم تعد تصلح كوسيط للتبادل أو للإذخار، وهي من أهم وظائف النقود، اهتدى الإنسان إلى استخدام المعادن للقيام بدور النقود لما تتميز به من قابلية للتخزين ووسيطا للتبادل ومقياسا للقيم في بادئ الأمر تم استخدام بعض المعادن غير النفيسة، مثل: الحديد والنحاس والبرونز وغيرها من المعادن من غير الذهب والفضة، وقد حققت هذه المعادن حاجات الإنسان نسبيا؛ حيث خففت من عيوب النقود السلعية السابقة وأيضا المقايضة، وبالتالي فقد بات على الإنسان أن يتخير من المعادن ما يحقق مصالحه وبالشكل الذي يريده.

واستخدمت هذه النقود المعدنية كنقود مباشرة وليس كنقود سلعية، أي إن الفرد كان يستطيع أن يبيع ما لديه من سلع ويحصل مقابلها على قيمتها من نقود معدنية، وفي المقابل يستطيع أن يشتري ما يشاء من سلع ويدفع مقابلها قيمتها من نقود معدنية، وذلك على عكس النقود السلعية التي كانت على أساسها فقط يتم تقييم السلع محل التبادل في بادئ الأمر .ومع تطور استعمال النقود المعدنية سرعان ما اهتدى الإنسان إلى الذهب والفضة كمعدنين يتميزان عن غيرهما من المعادن الأخرى بمميزات عديدة.يمكن استخلاص أهم المزايا التي تنسم بها النقود المعدنية في الآتي:

- الندرة النسبية للمعادن عن باقي السلع الأخرى.
 - عدم قابلية المعادن للتلف وسهولة حفظها.
 - قابلية المعادن للتجزئة دون فقد قيمتها.
 - قابلية المعادن للتحويل من صورتها الخام إلى مسكوكات دون أن يؤثر ذلك على قيمتها.
 - تجانس وحدات المعدن الواحد وثبات خواصها بدقة وأكثر بكثير من باقي السلع الأخرى.
- وقد قامت دول كثيرة بسك عملاتها من المعدنين الذهب والفضة بينما اقتصر بعضا على سك عملتها من الفضة والبعض الآخر سك عملته من الذهب، وكانت كل عملة تحوي وزنا ثابتا من المعدن بدرجة نقاوة "عيار" معينة بسعر صرف محدد من الذهب والفضة .

ولم يطل الوقت بالحكومات حتى وجدت من دواعي الفخر والكسب أيضا أن تشتري المعادن وتضربها لحسابها الخاص من مثل تلك الأوزان والأعييرة التي اعتمدتها. ثم تطورت الفكرة مع الزمن إلى جعل المعادن في أحجام قليلة الوزن يسهل على الأفراد التعامل بها، ثم حفرت عليها نقوشا، ثم لم تلبث أن صببت في القوالب لتكون النقوش واحدة في جميع القطع المضروبة.

مرحلة النقود الورقية

كلما تطورت عمليات التبادل التجاري داخليا وخارجيا كلما ظهر الجديد في عالم النقود فقد ترتب على مخاطر حمل المسكوكات المعدنية والانتقال بها من مكان إلى آخر، الكثير من المخاطر التي تتعرض لها كالمسقة أو الضياع وتلك التي يتعرض لها حاملها، بالإضافة إلى صعوبة حملها. لذلك لجأ التجار إلى الصيارفة وبيوت المال ذات الشهرة الطيبة لإيداع ما لديهم من ذهب أو فضة في خزائنهم الحديدية مقابل صكوك إيداع اسمية تبين نوع وكمية النقود المودعة، وكان ذلك في القرن السادس عشر الميلادي.

ومع تطور العلاقة بين الأفراد والصيارفة وازدياد حجم التجارة واتساع دائرة النشاط الاقتصادي وما استلزم ذلك من زيادة الترحال ازدادت الودائع لدى الصيارفة عددا وقيمة، وبالخبرة اكتشف الصراف أن نسبة من الودائع تظل لديه بصفه مستديمة دون طلب، ففكر في استغلالها في عملية الإقراض بفائدة، فزادت أرباحه من الإتجار في أموال الغير وحتى يغري الناس بإيداع نقودهم لديه قام الصراف بطبع إيصالات لتسهيل عملية الإيداع والصرف وتقليل الجهد والتكاليف واكتساب ثقة الجمهور. وأمام إغراء الأرباح التي جناها من الإتجار من نقود الغير فكر في طريقة أخرى لزيادة هذه الودائع، فتنازل عن اقتضاء أجر نظير حفظ هذه النقود وفي مرحلة ثانية أغراهم بدفع فائدة لهم عندما يقومون بإيداع نقودهم لديه. وكانت عملية الإقراض بفائدة مستمرة، ويستفيد الصراف من الفرق بين سعري الفائدة الدائنة والمدينة.

وبازدياد ثقة الأفراد في الصكوك الصادرة عن الصيارفة تم تداولها في السوق دون ضرورة إلى صرف قيمتها ذهباً وذلك اختصارا للوقت والجهد وتقاديا لمخاطر نقل وتداول الذهب والفضة خاصة في العمليات الكبيرة. ومع تطور التجارة العالمية، وازدياد حجم السوق التجاري تحول هؤلاء الصيارفة إلى بنوك، فظهر مصرف البندقية سنة 1157م .

وهكذا ومع مرور الوقت ازدادت ثقة الأفراد في أوراق البنكنوت الصادرة عن البنوك، بفضل الثقة التي منحها البنوك لهذه الأوراق، الأمر الذي جعل الأفراد يفضلون التعامل بهذه الأوراق النقدية وتداولها فيما بينهم، دون الرجوع إلى البنك لسحب قيمتها من نقود معدنية نفيسة، الأمر الذي شجع معظم من لديهم نقود معدنية على إيداعها لدى البنوك والحصول مقابلها على أوراق البنكنوت. وفي المقابل شجع البنوك على إصدار المزيد من هذه الأوراق، وأصبحت هذه الأوراق البنكية كالنقود تماما و أن عملية إصدارها تحقق للبنوك أرباحا كبيرة خاصة في عمليات الائتمان، فأخذت تستخدم هذه النقود الورقية في منح القروض والسلفيات للأفراد والمشروعات بما يحقق لها عوائد كبيرة، وهو ما يعرف بعملية خلق النقود.

وهكذا تزايدت تلك الإصدارات من الأوراق النقدية دون أن يقابلها معادن نفيسة وهو ما يسمى بالغطاء النقدي، اعتمادا على ثقة الأفراد بقدرة البنوك على تحويل هذه الأوراق إلى معادن نفيسة عند الطلب . ومع تقدم الثقة في النقود الورقية وزيادة التعامل بها زادت الكمية المطبوعة منها وقلت الحاجة إلى سك قطع من الذهب، واكتفي البنك بالاحتفاظ بالذهب في خزائنه في صورة سبائك يكون وزنها مساويا للقيمة التي صدرت بها النقود الورقية، وبذلك تحول نظام الذهب تدريجيا من صورة المسكوكات الذهبية إلى نظام سبائك الذهب.

وحيث أن إصدار النقود الورقية قد تم زيادته تدريجيا بحيث لم تعد النسبة بينهما وبين غطاءها الذهبي 100 % بل اكتفت البنوك المصدرة بأن تحتفظ بغطاء من الذهب يمثل نسبة أقل من الواحد الصحيح لما هو مدون على الورقة النقدية فوصلت هذه النسبة إلى 20 % في بعض الحالات .

وباندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914م هرع الناس إلى البنوك لاسترداد ذهبهم المحفوظ في خزائنهم كأمانة، ولما كان ذلك غير ممكن تنفيذه إذ أن ما أصدرته البنوك من النقود الورقية يفوق بكثير ما لديها من ذهب، صدرت التشريعات التي تحرم على الناس طلب صرف نقودهم الورقية ذهباً من البنوك، وتوقف العمل بنظام المسكوكات الذهبية وبموجب القانون أصبح للنقود الورقية قوة إبراء عام على المستوي القومي فقط، بينما اقتصر نظام سبائك الذهب على المعاملات الدولية مع فرض قيود شديدة على نقل الذهب خارج البلد.

وبناء على مؤتمر جنوة سنة 1922م بدأت دول العالم في تطبيق نظام الصرف بالذهب، وبمقتضى هذا النظام يحتفظ البنك المصدر للعملة الورقية بغطاء يمثل نسبة من قيمة العملة المصدرة في صورة سبائك ذهبية أو عملة أجنبية لها غطاء من الذهب وما ان حلت سنة 1934 حتي كانت نقود جميع دول العالم تقريباً متحللة من أي ارتباط بالذهب فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة أكبر رصيد ذهب في العالم في ذلك الوقت. إذ أبقت على قابلية الدولار الأمريكي إلى التحول إلى ذهب في المعاملات الدولية فقط، وبهذا تم إيقاف العمل بقاعدة الذهب، استندت قيمة العملة الورقية في كل دولة على مقدرة اقتصادها من ناحية، وعلى القرارات الإدارية الصادرة من السلطات الحكومية والتي تحدد قيمة العملة. وفي مرحلة لاحقة تم إسناد مهمة إصدار أو ارق بنكنوت إلى بنك معين في كل دولة يسمى بالبنك المركزي وهو بنك مملوك للدولة، والذي من أهم وظائفه إصدار أوراق البنكنوت وفقاً لضوابط قانونية محددة.

مرحلة النقود المساعدة

نظراً لأن أوراق البنكنوت عادة ما تكون كبيرة القيمة، تقوم الحكومة ممثلة في وزارة المالية بإصدار قطع نقود ذات قيم أو فئات صغيرة تسمى بالنقود المساعدة، وأحياناً تسمى بالنقود الحكومية، والهدف الأساسي من إصدارها هو مساعدة أوراق البنكنوت في تسهيل عمليات المبادلات ذات القيم البسيطة، ولذلك فإن هذا النوع من النقود المساعدة يتمتع بقوة إبراء محدودة بعكس أوراق البنكنوت التي تتمتع بقوة إبراء غير محدودة ولذلك يجوز للدائن أن يرفض قبول سداد دينه بهذه النقود المساعدة إذا تجاوز دينه حداً والنقود المساعدة شأنها شأن النقود الورقية فقيمتها كنقود أعلى من القيمة السوقية للمعادن التي تحويها كل وحدة من هذه العملات.

مرحلة النقود المصرفية

بعد التوسع الكبير في استعمال أوراق النقد بدأ الناس يشعرون مرة أخرى بالمخاطر التي يتعرضون إليها نتيجة لحمل هذه الأوراق النقدية معهم، حيث أن ضياع هذه الأوراق معناه فقدان لقيمة حقيقية، ولذلك بدأ الأفراد مرة أخرى يودعون الأوراق النقدية في البنوك حفاظاً عليها وذلك مقابل تعهد من جانب البنوك بدفعها عند الطلب سواء جزئياً أو كلياً فلقد تطورت النقود من مرحلة النقود الورقية إلى مرحلة النقود المصرفية على المنوال نفسه الذي انتقلت منه النقود من مرحلتها المعدنية إلى مرحلتها الورقية، فكما أن إيداع الذهب لدى البنك قد أدى إلى استخدامه في خلق نقود من نوع جديد هي النقود الورقية، فإن إيداع هذه النقود الورقية نفسها لدى البنك قد أدى إلى استخدامها في خلق نقود من نوع جديد هي النقود الكتابية.

ولقد سميت بهذه التسمية نسبة إلى المصرف أو البنك الذى يقوم الأفراد بإيداع الأوراق النقدية فيه، وتعتبر النقود المصرفية أحدث أنواع النقود وأهمها، وعلى ذلك فالنقود المصرفية أو النقود الكتابية أو نقود الودائع أيا كان المسمى، هي النقود القابلة للسحب من البنوك التجارية عند الطلب بموجب أوامر دفع، هذه الأوامر تكون في صورة شيكات أو في أية صورة من صور التعامل على ودائع البنوك والتي هي في تطور مستمر .

ومع تطور النقود المصرفية وزيادة حجم التعامل بها من قبل الأفراد، اكتشفت البنوك أن غالبية المودعين لودائع في شكل نقود ورقية لديها، يقومون بتداول النقود فيما بينهم عن طريق الشيكات التي يحررونها لبعضهم، وأن أقلية ضئيلة هي التي تطلب سحب مبالغ في شكل نقود ورقية من ودائعها أو حساباتها لديها، وكان من الطبيعي أن تلجأ البنوك إلى ما سبق أن لجأت إليه في الماضي، وأن تصدر تعهدات بدفع نقود عند الطلب تزيد في قيمتها عن قيمة ما لديها فعلا من النقود في خزائنها وهكذا أصبحت البنوك تقرض الأفراد، وذلك بأن تعطي للمقترض ائتمانا بمبلغ القرض يعيده في حسابه لدى البنك.

مرحلة النقود الإلكترونية

مع تطور تكنولوجيا الاتصالات، ظهرت طريقة جديدة لتسوية المدفوعات، هذه الطريقة هي ما تعرف بالوسائل الإلكترونية للدفع أو بالنقود الإلكترونية. وتتمثل النقود الإلكترونية في وحدات أو رموز ذات قيمة نقدية يمكن عدها ونقلها على شبكات الإنترنت كوسيلة للدفع، وتتحدد قيمتها بما لدى المتعامل فيها من رصيد نقدي بالبنوك.